الأمم المتحدة S/2022/364

مجلس الأمن

Distr.: General
5 May 2022
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 27 نيسان/أبريل 2022 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

بصفتي رئيس مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، يشرفني أن أحيل طي هذه الرسالة بيانا صادرا عن الأمانة العامة للمنظمة في المناقشة المفتوحة التي أجراها مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، في 25 نيسان/أبريل 2022 (انظر المرفق).

ويرجى إصدار هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) منير **أكرم**

110522 100522 22-06699 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 27 نيسان/أبريل 2022 الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

بيان الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في المناقشة المفتوحة التي أجراها مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

25 نيسان/أبريل 2022

إن الحالة المفزعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تزداد سوءا بلا هوادة مع مرور الأيام. والواقع أن التقارير وثقت مقتل 47 فلسطينيا منذ بداية العام الحالي، قُتل منهم 18 شخصا، من بينهم نساء وأطفال، في النصف الأول من شهر رمضان المبارك، على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي. وأصيب مئات آخرون بجروح على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين المتطرفين الذين يواصلون مهاجمة المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم.

وتشعر منظمة التعاون الإسلامي بالجزع إزاء تدهور الحالة في القدس الشرقية المحتلة، التي شهدت مؤخرا، مرة أخرى، تصعيد العدوان الإسرائيلي والتحريض والانتهاكات ضد المسجد الأقصى من جانب الجماعات الاستيطانية اليهودية المتعصبة وقوات الاحتلال الإسرائيلية. وقد أسفرت هذه الهجمات العنيفة التي وقعت في المسجد الأقصى وباحاته في الحرم الشريف عن إصابة أكثر من 160 مصليا فلسطينيا أعزل، واعتقال قوات الاحتلال لـ 500 آخرين وتصعيد حدة للتوترات بشكل كبير، مما يهدد بمزيد من زعزعة الاستقرار.

وتشدد منظمة التعاون الإسلامي على أنه لا يمكن التسامح مع هذه الأعمال الاستفزازية. فهي تؤذي وتثير مشاعر الأمة الإسلامية بأسرها في جميع أنحاء العالم، وتهدد بإشعال صراع ديني خطير من شأنه أن يعرض الاستقرار للخطر ويؤجج العنف في المنطقة وخارجها، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة للغاية.

وتؤكد منظمة التعاون الإسلامي من جديد أنه يجب الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني الراهن في الأماكن المقدسة بالقدس الشرقية واحترامه، بما في ذلك في المسجد الأقصى/الحرم الشريف. وتهيب المنظمة بالجهات الفاعلة والهيئات الدولية، بما فيها مجلس الأمن، أن تتخذ إجراءات عاجلة لوقف هذه الاعتداءات والاستفزازات وتهدئة الوضع، وضمان حماية المدنيين الفلسطينيين، وإنفاذ تدابير المساءلة لضمان العدالة عن الجرائم المروعة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني.

وتتواصل أيضا دون هوادة مصادرة إسرائيل الواسعة النطاق للأراضي وبناؤها المستوطنات على نطاق واسع ودعمها وتواطؤها في أعمال الاستفزاز والعنف والإرهاب التي يرتكبها المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين، وإغارتهم على بلداتهم وتخريب ممتلكاتهم ومحاصيلهم وحقولهم الزراعية، في انتهاك خطير للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والعديد من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن 2334 (2016).

وتشكل هذه الأعمال الشنيعة وغير القانونية تحديا خطيرا لإرادة المجتمع الدولي ومصداقية الجهود السياسية الرامية إلى تحقيق الحل القائم على وجود دولتين على حدود ما قبل عام 1967، وتتطلب من مجلس الأمن اتخاذ إجراءات دؤوبة وحاسمة بشأن قضية فلسطين، التي هي أقدم بند ما زال مدرجا في جدول أعمال المجلس.

وبالمثل، فإن العديد من التقارير الدولية، بما فيها التقرير الأخير الذي أصدرته منظمة العفو الدولية في شهر شباط/فبراير الماضي، قد وثقت وكشفت عن المدى الحقيقي لسياسات الفصل العنصري الإسرائيلية التي يُكوى بنيرانها الشعب الفلسطيني، الذي يحرم بشكل منهجي ومستمر من حقوقه الإنسانية الأساسية من خلال أعمال القمع والفصل والإقصاء والتمييز والاحتلال والتطهير العرقي الإسرائيلية. وإننا نحذر، في هذا الصدد، من أن هذه الأعمال غير القانونية، إذا تركت دون رادع، ستزيد من جرأة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على التمادي في ارتكاب هذه الجرائم النكراء، وفي حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف وفي عرقلة تحقيق حل عادل ودائم وسلمي لهذا الظلم.

وفي الختام، تؤكد منظمة التعاون الإسلامي من جديد أن السلام والعدالة يتطلبان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب. ويتطلب هذا، في نهاية المطاف، أن تضطلع جميع الجهات الفاعلة الدولية المعنية، بما فيها مجلس الأمن، على وجه الاستعجال بدور بناء وفعال لإحياء آمال واحتمالات تحقيق السلام والعدالة. وتحقيقا لهذه الغاية، ندعو هذا المجلس الموقر إلى الانخراط في عملية سلام في ظل رعاية متعددة الأطراف بهدف تحقيق سلام عادل ودائم ينهي احتلال إسرائيل غير القانوني المطول للأرض الفلسطينية وقمعها الممتد للشعب الفلسطيني ويؤدي إلى إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك تقرير المصير وإلى استقلال دولة فلسطين وسيادتها على حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، تمشيا مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، إلى جانب إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتماشى مع قرار الجمعية العامة 194 (د-3).

وتحث منظمة التعاون الإسلامي مجلس الأمن على التحرك فورا للمضي قدما في تحقيق هذا الحل العادل، وتؤكد من جديد التزامها بدعم جميع الجهود ذات المصداقية المبذولة لتحقيق هذه الأهداف النبيلة وبالتعاون معها.